# إضاءات في تاريخ لبنان الحديث والمعاصربين ملامح رسم الكيان ومحدّدات التنازع على الهوية

**الباحث الأستاذ حسين عبيد**

باحث في القضايا الفكريّة والتاريخيّة والتربويّة ورئيس دار ابداع للنشر والتوزيع

Hussein.o@hotmail.co.uk

**ملخص**

تتناول هذه الدراسة السمات التاريخية البارزة في لبنان، وأبرز القضايا الجداليّة، يتصدرها التجاذبات التي حصلت على مستوى تسمية لبنان وحدوده، وما يحفُّ بها من تحولات لامست الكيان السياسي المتغير، الذي تجسّد على شكل إمارات إقطاعيّة، بلغت ذروتها في عهد الإمارة المعنية واستمرت في العهود اللّاحقة، والتي تمثّلت بثنائية درزية–مارونية، مع ما رافقها من شد ونفور تجاه السلطة المركزية العثمانية، فضلًا عمّا شهده من تجاذبات أفضت إلى حصول أزمات وثورات وفتن، استفادت منها القوى الأجنبية، وعززت فيها من نفوذها، مستغلة التنوّع في النسيج الاجتماعي والعقدي في لبنان، وفي اتجاه آخر كشفت ثورة الفلاحين عن ملامح صراع بين الموروث والمتجدد، وما استُولد من نزاعات حول هوية لبنان بمختلف الأشكال والمستويات، والتي لا تزال تداعياتها ماثلة في لبنان حتى يومنا هذا.

**Abstract**

This paper deals with the prominent historical traits of Lebanon and the most debatable issues, especially the differences on what to name the country and its borders. It also goes over the transformations that the changing political entity (principalities) that witnessed, which were manifested by feudal emirates culminated in the era of the Maani Emirate and continued in the following eras. These principalities formed a Dirzi–Maronite duality, which was accompanied with

various tensions with the central Ottoman government, in addition to the internal crises revolutions and strives, which were beneficial to the foreign powers and enabled them to increase their influence, by exploiting the Lebanese fabric social and sectarian diversity.

On another level, the peasants' revolution revealed a struggle between the inherited and the new , as well as the various conflicts over the identity of Lebanon, whose repercussions still linger until now.

يشكّل تاريخ لبنان الحديث والمعاصر مادّة تاريخيّة مهمّة للبحث والدراسة، لا سيما في القضايا المثيرة للجدل، من رسم الكيان وحدوده، إلى تحديد الهويّة والانتماء، لما يترتب على ذلك من مواقف في العديد من القضايا والأحداث، بمؤثراتها وتفاعلاتها الداخليّة والخارجيّة، وبما أنّ مجال الدراسة لا يتّسع للإضاءة على هذه القضايا كلّها، سنسعى إلى تسليط الضوء على قضايا مفصليّة، وبما يتناسب مع طبيعة البحث.

**أولًا – سمات تاريخيّة عامّة**

كانت السمة الإقطاعيّة هي السائدة في الغالب، في المناطق التي كانت خاضعة للسلطنة العثمانية، وكانت الإقطاعيات تتوزع على العائلات الاقطاعيّة، من مختلف الطوائف، الإقطاعي فيها هو الملتزم بجباية الضرائب عند الوالي العثماني، وبقيت الأمور على هذه الحال حتى إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠[١].

وكما خضعت هذه الإقطاعيّات للتغير المستمر في حدودها، كذلك اختلفت تسمياتها باختلاف المراحل التاريخيّة، ففي القرن السابع عشر اتخذت مناطق جبّة بشري والبترون وجبيل، اسم جبل لبنان، وكانت بغالبيتها من الموارنة، كانت منطقة كسروان التي تقع إلى الجنوب منها، جزءًا من جبل لبنان حينًا ومنفصلة عنه حيناً آخر. أمّا المنطقة الواقعة إلى الجنوب منها فقد عُرفَت باسم جبل الدروز أو جبل الشوف، التي نزح إليها الموارنة خلال القرنين السابع والثامن عشر، كفلاحين في الإقطاع الدرزي، والتي ربّما استعملوا اسم موطنهم الأصلي فشمل الشمال والجنوب[٢]. أمّا الشيعة فقد استقروا في شمالي البقاع وفي كسروان، حيث سُجّلت بداية دخولهم إلى مناطق الفتوح وجبيل ذات الغالبيّة المسيحيّة في القرن الخامس عشر، وفيها تحوّل

---

[١] عبد الغني عماد، **مقترب تاريخي وسوسيولوجي في تكوين لبنان**، https://alhiwar2012.wordpress.com (٢٠١٨/٤/١).

[٢] عبد الرؤوف فضل الله، **لبنان دراسة جغرافيّة**، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٩م، ص ٢٥.

بمرور الزمن الكثير من عائلات الشيعة إلى المارونيّة[٣]، في حين شهد الساحل في الغالب توسع الاجتماع السّني في مدنه والسهول الداخلية[٤].

ولئن كانت السمة الإقطاعيّة، هي التي تتصدر المشهد السياسي–الإداري، فإنّ اهتمام السلطات العثمانية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، كان في ما يبدو محكومًا بخلفية اجتماعية أكثر ممّا هو مرتكز على الخلفية العرقيّة أو الدّينية[٥].

**ثانيًا – مواقف اللبنانيين من قضايا خارجيّة**

**١– معركة مرج دابق**

أفضى انتصار العثمانيين على المماليك في معركة مرج دابق (١٥١٦م)، إلى تحولّات سياسية وعسكرية مهمّة على صعيد العالم الإسلامي، والمشرق العربي آنذاك، انتهت بالسيطرة على مصر سنة ١٥١٧م، فأنهت حكم المماليك، وأرخت بتداعياتها على بلاد الشام، ومن ضمنها مناطق الشوف، وفيها تمت إزاحة الهيمنة التنوخيّة على بلاد الغرب وعاليه، وحلّت الإمارة المعنيّة مكانها، (١٥٩٠ – ١٦٣٥م)، حيث تولّد معها صراعات النفوذ والسيطرة، على المناطق الإقطاعيّة[٦]، وفيها تمكن الأمير فخر الدين المعني الثاني، الذي تحوّل بعد السيطرة على مناطق شاسعة من بلاد الشام، من أمير للشوف إلى حاكم لرقعة واسعة تزيد عن مساحة لبنان بصيغته المعاصرة[٧]، بعد مواجهته الولاة العثمانيين، والإقطاعيّات الأخرى، وما سعّر الصراع تعاونه مع الدول الأوروبيّة الكبرى، التي كانت تتبنى الطوائف في لبنان، وتغذي الصراعات فيما بينها[٨].

تعتبر الإمارة الشهابيّة عام ١٦٩٧م، وريثة الإمارة المعنيّة وامتدادًا لها، إذ بدأت مع نهايات عهدها ترهص بتحولات في مناطق سيطرتها، مع نزوح الموارنة جنوبًا، ما أدّى إلى تزايد نموهم الديموغرافي وتنامي نشاطهم الزراعي والمهني، وتنصّر جزء من الأسرة الشهابيّة واعتناقها المارونيّة، فضلًا عن علاقاتهم المتنامية بالغرب، ما أدّى إلى تعزيز قدراتهم[٩]، ونفوذهم في المنطقة.

أمّا السلطة والنفوذ في منطقة جبل لبنان، فقد قامتا على ثنائية طائفية مارونية–درزية، حاولت كل واحدة منهما تشكيل نواة قوة تنزع نحو الانفصال عن السلطنة، كل بأسلوبه الخاص، فاستغل الموارنة انتماءهم

---

[٣] ستيفان وينتر، **الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني**، ترجمة محمد حسين المهاجر، منشورات مركز الحضارة لتنمية الفكر، ط١، بيروت ٢٠١٦م، ص ١٢٨–١٢٩.

[٤] فضل الله، **المرجع السابق**، ص ٣٣.

[٥] وينتر، **الشيعة في لبنان**، ص ١٢٣.

[٦] مسعود ضاهر، **ربيع الطوائف في لبنان**، http://faroukit.blogspot.com (٢٠١٨/٣/٤).

[٧] عماد، **مقترب تاريخي**، المكان نفسه.

[٨] ضاهر، **المرجع السابق**، المكان نفسه.

[٩] عماد، **المرجع السابق**، المكان نفسه.

الديني، لتطوير العلاقات التجارية كوكلاء للشركات، وعن طريق إنشاء المدارس، والبعثات التعليميّة، بينما استفاد الدروز من موقعهم السياسي كأمراء للجبل في تأسيس "دولة" تتميز بخصائص حداثية (عمرانيّة) تعتمد في شكل كلّي على خبرات الغرب وخاصّة إمارة توسكانا آنذاك[١٠].

ومن المفارقات أنّ عوامل النزوع عن السلطة المركزيّة، كانت ديدن المكونات الطائفية والمذهبية، كالموارنة والدروز والشيعة، ولكل خاصيّته ودوافعه، ففي حين كان الانشداد الماروني يتمثل في الإخلاص للبطريرك الماروني، باعتباره وسيلة للتعبير عن الوجود السياسي والديني، بعيدًا عن السلطة العثمانية المركزية،عارض الدروز والشيعة السلطة المركزية على مرّ التاريخ، سواء في جبل لبنان وفي غيره من المناطق، لاعتبارات مختلفة، ليس أقلّها المعارضة من منطلقات مذهبية ودينية، ومن خلال ممارسات قمعية، بخلاف الاجتماع السّني الذي كان على الدوام مع السّلطة منذ عهد المماليك لاعتبارات دينيّة وسياسيّة[١١].

**٢ – غزو نابليون لبلاد الشام (١٧٩٨م)**

شكّلت حملة نابليون بونابرت إلى بلاد الشام، نقلة نوعيّة في تاريخ الصراع، في المنطقة، وكشفت عن طبيعة المواقف منها، حيث وقف الأمير بشير الثاني، وبعض القوى إلى جانبها، ولمّا نجح أحمد الجزّار في فك الحصار عن عكا، وجد هؤلاء أنفسهم في مصيدته، ما أفضى إلى تعقيدات الموقف.

كان من تداعيات هذه الحملة أن أعيد ترتيب التحالفات وتنظيمها وفق حسابات محليّة أشرف والي عكا على إدارتها[١٢]، هذا من جهة، كما تمكن الجزار من إحباط المشروع الفرنسي التوسعي، وبالتالي حرمانها من تأمين حاجاتها المتزايدة ممّا تنتجه بلاد الشام من القطن والحرير من جهة أخرى.

**٣ – حملة محمد علي على بلاد الشام**

أعلن الأمير بشير الثاني موقفه المؤيّد لمحمد علي باشا، في حملته على بلاد الشام، بخلاف موقف أهالي جبل عامل الذين وقفوا إلى جانب محمد علي، في البدايات، ولكنّ موقفهم تبدّل بعد أن وسّع محمد علي من نفوذ الأمير بشير الثاني، وجعله حاكمًا على بيروت وصيدا وصور، سنة ١٨٣٢م، وبذلك خضع جبل عامل لسلطة الأمير بشير، فعامل أهله معاملة تتسم بالشدة والعنف، ونكّل بزعمائه وعلمائهما. اضطر معظمهم إلى الاختفاء في دمشق، والهرب إلى العراق وإيران والهند، ليسهموا في نهضة تلك البلاد العلميّة[١٣].

---

[١٠] وليد نويهض، **جبل لبنان والبدايات الأولى للاستقلال السياسي، بلاد الشام تدخل عصر دول الطوائف (١)**، الوسط البحرينيّة، العدد ١٥٦١ – الخميس ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦م/ ٢٣ ذي القعدة ١٤٢٧هـ.

[١١] عماد، **مقترب تاريخي**، المكان نفسه.

[١٢] نويهض، **المرجع السابق**،المكان نفسه.

[١٣] نويهض، **جبل لبنان والبدايات الأولى**، المكان نفسه.

وما فاقم من الأوضاع السياسية التي اعتمدها إبراهيم باشا التجنيد الإجباري طيلة الحياة، ما ألحق الضرر بزراعة التوت، وانتشار عادة الاحتماء بالقنصليات الأجنبيّة، أو الهجرة إلى خارج البلاد، أو تشويه لأعضاء البدن لتحاشي الخدمة العسكريّة، وبلغ الأمر ببعض الدروز أن أقدم على اعتناق المسيحية للخلاص من الجندية[١٤].

وجاءت خطوة مصادرة السلاح ونزعه من الأهلين في بلاد الشام، بحجة توطيد الأمن في البلاد وإسباغ الحماية على رعاياها، لتذكّي الصراعات، وتؤجج الأحقاد، ما أدّى إلى اندلاع الثّورات في وجه المصريين وحلفائهم من الشّهابيين[١٥].

ولئن كانت الدول الأوروبيّة، تعمل على إضعاف السلطنة العثمانيّة وإنهاك قواها، فإنّها دعمت الحملة المصرية إلى بلاد الشام، غير أنّ هذه الدول قلبت ظهر المِجن للمصريين، عندما شعرت بإمكانية نشوء دولة عربية قويّة، وقدّمت مساعدات مشروطة للسلطنة العثمانية، ما اضطر إبراهيم باشا إلى سحب قواته من بلاد الشام في العام ١٨٤٠م، وخضعت هذه البلاد للسلطنة، ولكن تحت رقابة دولية[١٦].

ومع انهزام المصريين، تحوّلت الخصومات السياسية المحلية إلى مواجهات دموية طائفية عنيفة بين الدروز والموارنة، فأيدت فرنسا الموارنة، التي كانت تسعى جاهدة لإرجاع الأسرة الشهابية إلى الحكم ليتسع نفوذها، بينما وقفت بريطانيا إلى جانب الدروز، فعملت على تحريك الإقطاعيين ضد هذا المسعى[١٧]. وبذلك اتخذ الصراع بعدًا دوليًّا، ونجح الأمراء الدروز في استعادة نفوذهم، مقابل إقدام بريطانيا على نفي الأمير بشير الشهابي إلى مالطا في العام ١٨٤٠م[١٨]، ومع تردي الأوضاع تعاظم التّدخل الأوروبّي في شؤون جبل لبنان الداخلية، ما أدّى إلى تقسيمه رسميًّا لأول مرّة في تاريخه على أساس مذهبي درزي–مسيحي، فكانت النواة الأولى لزرع الطائفية[١٩].

هذا النّظام لم يكرس الانشقاق المذهبي فحسب، بل كرّس انتخاب أعضاء المجلسين في كل القائمقاميتين من وجوه الطائفة التي ينتمون إليها، على أن يتم الانتخاب بمعرفة المطارنة والشّيوخ العقّال، وبموجب فرمان

---

[١٤] **لطيفة محمد** سالم، الحكم المصري في الشام ١٨٣١–١٨٤١م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص **٢٨٧–٢٩١**.

[١٥] سالم، المرجع نفسه، ص ٢٩٤–٢٩٦.

[١٦] نويهض، **المرجع السابق**، المكان نفسه.

[١٧] إميل شاهين، **التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي، لبنان السلطة ولبنان الشعب**، دار الفارابي، بيروت – لبنان، ط ١، أيلول ٢٠١٥، ص ٤٩.

[١٨] نويهض، **المرجع السابق**، المكان نفسه.

[١٩] شاهين، **المرجع السابق**، ص ٤٩.

من خلال السلطان، وهكذا تكرس الحكم في القائمقاميتين إلى زعماء الطوائف والإقطاع، فكان الأساس للنظام الإقطاعي الطائفي الذي ابتلي فيه لبنان حتّى تاريخه[٢٠].

تميزت تلك النزاعات بكثير من التّوتر الطائفي، فخاض زعماء الطوائف المتنازعة صراعًا دمويًّا لتثبيت الزّعامة السياسيّة داخل الطائفة الواحدة، وانقسم زعماء الطوائف في جبل لبنان بين مؤيد ومعارض لقوى خارجية، ما أسس لمرحلة من النزاعات الطائفية لا تزال تتجدد بأشكال متنوعة منذ أواسط القرن التاسع عشر[٢١]، والتي اكتسبت في فترة من الفترات، وما تزال، مظهرًا اجتماعيًّا واقتصاديًا وسياسيًا، كان يعود على طائفة دون طائفة بالفائدة[٢٢].

**ثالثًا – مواقف اللّبنانيين من قضايا داخلية**

**١ – ثورة الفلاحين ١٨٥٨م**

شكّلت انتفاضة زحلة عام ١٨٥٨م، ضد تسلط الأمراء اللمعيين، نقطة تحول مهمة في الوضعين الاجتماعي والسياسي في جبل لبنان، تلتها انتفاضة كسروان ١٨٥٩–١٨٦٠م، وفيها تمكن الفلاحون بقيادة طانيوس شاهين من القضاء على نفوذ المشايخ من آل الخازن، وإلغاء النظام الإقطاعي، وإقامة الجمهورية، واستيلاء الشعب على السلطة.

كان يعتلي سدة البطريركية في تلك الفترة البطريرك بولس مسعد، الذي كان وعددًا من المطارنة، من صلب الطبقات الشعبية، فدعم حركة الفلاحين في العلن على مقاومة النظام الإقطاعي والثورة على نظام جائر في جباية الضرائب وكبت الحريات والاستغلال والإذلال[٢٣].

رفض الإقطاعيون هذه المطالب، وتمسكوا بالتقاليد الموروثة التي أنزلوها منزلة الحقوق الثابتة، مع غفلتهم عن التحوّلات الاجتماعية العميقة التي تجتاح البلاد، فتداعى الفلاحون عندئذ للثورة وانقضّوا سنة ١٨٥٨م على المشايخ من أهل الإقطاع، فلاذ هؤلاء بالفرار ولجأوا إلى بيروت أو إلى المناطق الجبلية الوعرة[٢٤]، لتشكّل هذه الحركة، على قلّة رجالها وضعف مواردها بداية صفحة جديدة في تاريخ لبنان السياسي

---

[٢٠] شاهين، **المرجع نفسه**، ص ٥٠.

[٢١] ضاهر، **ربيع الطوائف**، المكان نفسه.

[٢٢] حمدي الطاهر، **سياسة لبنان في الحكم**، المطبعة العالمية، القاهرة ،ط ١، ١٩٧٩م، ص ٣٢.

[٢٣] طالب الفلاحون الإقطاعيين بالمساواة في الحقوق والواجبات وإلغاء السخرة والعدول عن ضرائب الزواج والأعياد التي كان المشايخ يفرضونها عليهم، وبأن يُحاكم كل إقطاعي يعتدي على فلاح كما يحاكم الفلاح الذي يعتدي على حقوق الآخرين.
عادل إسماعيل، **عهد الفوضى والاضطرابات ١٨٤٠–١٨٦٠م، التقسيم والفتن الطائفية**، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، ص ٣٦٩.

[٢٤] انطلقت الثورة بقيادة طانيوس شاهين، وهو بيطار من ريفون.
إسماعيل، **المرجع نفسه**،ص ٣٦٩.

والاجتماعي[٢٥]. أمّا قائمقاميّة الدروز، فظهرت فيها بوادر لفكرة التحرر من الإقطاع، لا سيما، وأنّ أخبار التطوّرات الاجتماعيّة في القائمقاميّة المسيحيّة، وما نتج عن ذلك من ضعضعة في صفوف مشايخ الإقطاع[٢٦]، ولكن ثورة الدروز لم تخرج إلى حيّز الفعل، وبقيت كامنة في القائمقاميّة الدرزيّة، بفعل عوامل عديدة، لعل أبرزها الصّراع الدّولي الفرنسي–البريطانيّ، مع ملاحظة هيمنة بريطانيّة في القائمقاميّة الجنوبيّة.

**٢ – فتنة ١٨٦٠م وقيام نظام المتصرفية**

في ما بين الحركة الفلاحيّة في القائمقامية الشماليّة، والكُمون الحركيّ في القائمقاميّة الجنوبيّة، تفاقمت الأوضاع في جبل لبنان، ولأسباب داخليّة متعددة، التقت مع مطامع خارجية متضاربة، حصلت أحداثٌ طائفية دامية في لبنان سنة ١٨٦٠م، استدعت تدخلات أجنبية أفضت إلى عقد مؤتمر دولي أنتج نظام المتصرفية جبل لبنان[٢٧].

ولما اشتدت حدّة الأزمة استكتب خورشيد باشا القائمقامين في ٦ تموز سنة ١٨٦٠م، اتفاقًا وقع عليه بعض زعماء الدّروز والمسيحيين، يرجعون كل ما وقع بين الطائفتين إلى تقسيم البلاد، ويطلبون من الباب العالي إلغاء هذا التقسيم، وإعادة الجبل إلى الحكم العثماني المباشر[٢٨].

كاد هذا الاتفاق أن يحظى بموافقة الأغلبيّة من أبناء الجبل، ولكن حصول فتن دامية في دمشق، في تموز من السنة نفسها، ضد المسيحيين التي أوقفها الأمير عبد القادر الجزائري، قلبت الموقف رأسًا على عقب، وسمحت للأوروبيين بالتدخل[٢٩] من جديد في شؤون المتصرفيّة.

وفي ما يتعلق بالنظام الأساسي للمتصرفيّة، فقد تقرر أن يكون حاكم متصرفية جبل لبنان مسيحيًّا كاثوليكيًّا من رعايا السّلطنة العثمانيّة، يُعينه الباب العالي في اسطنبول، وتُوافق على تعيينه الدول الأوروبيّة الست[٣٠]. ويخضع هذا الحاكم لسلطة السّلطان العثماني مباشرة ، كما نصّ على تشكيل مجلس إدارة على أساس طائفي، يتألف من اثني عشر عضوًا بمعدل مُمثلَيْنِ عن كل طائفة من الطوائف الست[٣١]، دون الأخذ بالاعتبار أعداد كل طائفة، ولكن لم تلبث أن حصلت تعديلات سنة ١٨٦٤م في الحصص الطائفية[٣٢]،

---

[٢٥] Adel Ismaïl. **Histoire du Liban,** Tome 4. p. 332 – 336

[٢٦] إسماعيل، **المرجع السابق**، ص ٣٦٩.

[٢٧] سعيد الغز ،**نظام المتصرفية وإرساء الطائفية السياسيّة**، العدد ١٩، http://farah.kamaljoumblatt.com، (٢٠١٨/٤/٨).

[٢٨] إسماعيل، **عهد الفوضى والاضطرابات**، ص ٣٧٠.

[٢٩] إسماعيل، **المرجع نفسه**، ص ٣٧٠.

[٣٠] فرنسا، بريطانيا، روسيا، بروسيا، النمسا، إيطاليا.

[٣١] الموارنة، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، السنة، الشيعة، الموحدون الدروز.

[٣٢] الغز، **نظام المتصرفية**، المكان نفسه.

كما رُسِمَتْ حدود المتصرفية مستثنية منها مناطق طرابلس، وبيروت وصيدا، وسهل البقاع، رغم مطالبة المندوب الفرنسي بضمّها إلى المتصرفية، ورفض سائر المندوبين لهذا الطلب[٣٣].

ويبدو أنّ بريطانيا كانت تعمل على الحدّ من النفوذ الفرنسي في المنطقة، من خلال الإبقاء على مساحة جغرافيّة محصورة في منطقة الجبل، باعتبار أنّ حكومة المتصرفيّة ستكون بيد فرنسا، وقد عبّرت بريطانيا عن رفضها إضافة مساحات جديدة لحكومة المتصرفيّة، وعليه يجب تصغير لبنان لئلّا يكون دولة قوية حليفة لفرنسا، وعليه وضع الجنرال "بوفور" Beaufort قائد الحملة الفرنسيّة العسكريّة إلى لبنان مشروعًا معدلًا يقضي بـ"قيام نظام مسيحي في لبنان"[٣٤].

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إنّ التطورات التي حصلت منذ عهد القائمقاميتين حتى نهاية نظام المتصرفية، قد شهدت تدخلات فاضحة من قبل الدول الأوروبية في شؤون السلطنة العثمانية، توّجت بتحولات مهمّة في أشكال النظام السياسي، وما يرافقه من صراعات ونزاعات بين مختلف المكونات والشرائح الاجتماعية والسياسية والمذهبية والاقتصادية.

**رابعًا – التنازع حول الهويّة**

**١– على الصعيد السياسيّ**

بقيت ولادة الكيان السياسي اللبناني محكومة بظروف النشأة وتعقيداتها، ولم يكن إعلان لبنان الكبير إلّا محطة من محطات صراع سوف يتجدد حول هوية لبنان، وهو صراع اتخذ المنحى الطائفي كلّما كان يُطرح، انشعب فيه موقف اللبنانيّين، فبقيت غالبية المسلمين تطالب بالانضمام إلى سوريا، وتمسكت غالبية المسيحيين بالحماية الفرنسية، ما جعل الكثير من المسلمين يستنكفون عن المشاركة بداية في بناء الدولة التي يرفضون الاعتراف بشرعيتها، والتي كان يُنظر إليها في الغالب على أنّها "كيان" مؤقت، وليست "وطنًا" نهائيًا، كيان الغلبة فيه لطائفة تحصد أغلب المغانم وتُحقّق من خلالها الكثير من المصالح[٣٥]، وفي خلاله تم "مَنتجةُ" الميثاق الذي جاء في سياق تحولات دوليّة، أسست لعقود الشراكة الوطنيّة، التعايش– العيش المشترك، العيش الواحد[٣٦].

---

[٣٣] الغز ،**المرجع نفسه**، المكان نفسه.

[٣٤] من الملفت للنظر التبرير البريطاني لهذا الرفض، وقد جاء فيه: "إنّ تخلي الباب العالي عن ثغور بيروت وصيدا وطرابلس يجعل دمشق وسوريا بأسرها في قبضة السلطة في لبنان، وقيد أوامر صاحب السلطة الذي سيكثر من مساعدة فرنسا في إنشاء الأديار ومعاهد العلم حتى تكاد تملأ البلاد، لإنجاح سياسة فرنسا في المنطقة.

الغز ، **المرجع نفسه**، المكان نفسه.

[٣٥] عماد، **مقترب تاريخي**، المكان نفسه.

[٣٦] هذه المفردات بحاجة إلى توضيح وتفسير ، مع ملاحظة ظروف نحتها، ومقتضيات وجودها، وقد تم توظيفها من قبل أهل السياسة في أدبياتهم وخطاباتهم في سبيل تحقيق أهداف معينة.

ولئن كان لبنان يعيش أزمة هوية سياسية وثقافية، بين مختلف مكوناته، فقد جاء الميثاق الوطني تعبيرًا واضحًا عن حالة الانقسام في المجتمع اللّبناني، وعن النسيج الطائفي فيه، بتأثيراته على النّظام السياسي، سواء في ما بثّه من عُرْفٍ في توزيع المناصب السياديّة في الدولة، كرئاسة الجمهوريّة ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النّواب بين الطوائف الرئيسة في لبنان.

مع تداخل عوامل إقليمية ودوليّة بالعوامل الداخلية، بدأت المنطقة تشهد تحولات مهمة تجسّدت في اغتصاب فلسطين سنة ١٩٤٨، حيث أضحى لبنان في دائرة التجاذب بين بلد شقيق وعدو متربص، وما تركته من تداعيات على لبنان، سواء في الاعتداءات المتكررة، أو في أطماعها بمياهه وأراضيه، أو في محاولاتها لسلب دوره الريادي في العالم العربي والعالم، والنتيجة الطبيعيّة قيام حركات المقاومة بمختلف أطيافها لمواجهة هذا العدو، وما رافق ذلك من انشطار في المواقف على مستوى المكوّنات اللبنانية بين منخرط في الصراع، وآخر داعم ومساعد، وثالث كان في مصافّ اللّامبالاة، ورابع معترض، وتمثل ذلك في السّلوكيات والممارسات.

وقد تصاعدت وتيرة الأشكلة إلى ذروتها، خلال الحرب الأهليّة حتى بلغت حدّ الانفصال التام، في مشروعين، الأول انفصالي والثاني وَحْدَوي، وإن تمكن اتفاق الطائف الذي جاء نتيجة تسوية دوليّة وإقليميّة، من إيقاف الحرب، ولكنّه لم يتمكن من إنهاء التجاذبات والنزاعات بين اللبنانيين بأشكالها المتنوعة، ولم يزل التنازع قائمًا بأوجه مختلفة حتّى يومنا هذا.

**٢ – على الصعيد الثقافي**

لم تقتصر النّزاعات حول الهويّة السياسيّة، فحسب، بل شملت الهويّة الثقافيّة بما تحمله من موروثات، وقد تمّ توظيفها في الصراع الطائفي–السياسي، ما أدّى إلى حدوث انشطار مجتمعي ثقافي–تربوي ذي اتجاهات إيديولوجيّة–سياسيّة متضاربة، فانعكس ذلك على اللّغة العربيّة بعد ١٩٢٠م، وذلك لما لها من دور وأثر كبيرين في تحديد الهويّة والانتماء[٣٧]، وأفرز في هذا المجال اتجاهات ثلاثة في الثقافة:

– تأكيد بعض المسيحيين على التعدديّة الثقافية، وموافقة غالبية المسلمين على التعدّدية الدّينية، وإصرارهم على التنوع الثقافي ضمن الثقافة العربيّة الواحدة[٣٨].

– دور رواد النهضة العربيّة، والمجاهرة بالعروبة وبالوحدة السوريّة عبر جمعياتهم الأدبيّة وجمعياتهم السرّية في سبيل إيجاد قواسم مشتركة مع المسلمين في سبيل التخلص من الحكم العثماني[٣٩].

---

[٣٧] عبد الرؤوف سنو، **تاريخ لبنان حتى مطلع القرن الواحد والعشرين، قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارساته**، ص ١٨. http://www.abdelraoufsinno.com/ (٢٠١٨/٣/١٨)

[٣٨] سنو، المرجع نفسه، ص ٢٤.

[٣٩] علي المحافظة، **الاتجاهات الفكريّة عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨–١٩١٤م**، بيروت، ط٥، ١٩٨٧م، ص ١٣٠–١٣١.

– دعوة بعض النّخب المسيحية إلى التخلي عن اللّغة العربية، واعتماد لهجات عاميّة.

**٣ – على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي**

على الرغم من قيام علاقات تجاريّة ومصالح اقتصاديّة، وحصول المخالطة في المدرسة والجامعة والمنتدى والمقهى، وفي مرافق العمل والإنتاج وفي التردد على سوق واحدة[٤٠]، فإنّ تشابك المصالح الاقتصاديّة وتقاطعها والتلاقي الاجتماعي، لم يؤدّ إلى حال من الاندماج المجتمعي، الذي يمكن وصفه بالعيش المشترك، ويعود ذلك إلى انعكاس النظام الطائفي على الهويّة الاجتماعيّة لكل طائفة دينية، باعتبار أنّ المجموعات اللبنانية منذ قرون عدة، عاشت منغلقة تقريبًا على نفسها تبعًا للانتماء الديني والمناطقي[٤١]، وعلى الرغم من زوال الحكم العثماني، بقي العديد من المشاكل ذات الإرث السوسيولوجي أو السياسي مرتبطًا بالحالة العثمانيّة، وبما أنّ المجتمع كان قائمًاعلى التمايز بين مسلم وغيرمسلم، فقد بقي للانتماء الديني أهمّية كبيرة في الموروث التاريخي العائد لتلك المرحلة[٤٢].

في المقلب الآخر اختلف حال التجاذب الذي كانت تعيشه المدن المنتشرة على الساحل بغالبيتها السنية، عن تلك التي تعيشها القطبية الجبلية الدرزية–المارونية، فقد برزت منذ أواسط القرن الثّامن عشر قوى محليّة مدينيّة جديدة عرفت بالأعيان، ومنهم العلماء والعائلات الدينيّة وكبار ملّاك الأراضي وملتزمي الضرائب وكبار التّجار ومشايخ الحرف[٤٣]، كما حصلت تحولات في بدايات القرن التّاسع عشر من الأحياء والأسواق القديمة إلى الأحياء الجديدة ذات الأجواء الأوروبيّة، ما أدّى إلى اختفاء حِرَفٍ كثيرة كليًّا، نتيجة المنافسة الأوروبيّة ووكلائها المحليين من المسيحيين الذين استفادوا من الامتيازات الأجنبيّة على حساب التّجار المسلمين، ما دفع شرائح واسعة من البورجوازية السّنية الناشئة إلى الاستثمار بالأرض والعيش من ريعها[٤٤]، وقد انعكس ذلك، في وجه من وجوهه، على اعتماد أهالي الجبل اعتمادًا كلّيًا على الفلاحة والعناية بأشجار التوت والزيتون والعنب وشجيرات القطن، إذ إن سكان السهل يقبلون على زراعة الحبوب، ويمارس سكان السّاحل التجارة، فيبرعون فيها، لأنّها مورد رزقهم الوحيد وموضع عنايتهم[٤٥].

---

[٤٠] أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة، مصائر الصيغة اللبنانيّة بعد الطائف**، دار النهار، بيروت، ط ١، ١٩٩٩، ص ٥٧.

[٤١] أحمد حطيط، **علميّة كتابة تاريخ لبنان بين أزمة المنهج وهاجس التوحيد**، مجلة المرقب، جامعة البلمند، العدد ٢ ، ١٩٩٨م، ص ٢٤٠ – ٢٤١؛ سنو، **تاريخ لبنان**، ص ٣١.

[٤٢] Laurent et Annie Chabry, **Politique et Minoritésau Proche–Orient**, Paris, Maisonneuve, 1984, p. 37–38.

[٤٣] عماد، **مقترب تاريخي**، المكان نفسه.

[٤٤] عماد،**المرجع نفسه**، المكان نفسه.

[٤٥] فضل الله، **لبنان دراسة جغرافيّة**، ص ٢٥.

وثمة نقطة جديرة بالذكر، طرحها أحد الباحثين.يقول إنّه "عندما نتحدث عن لبنان، يجب أن نحدّد عن أي لبنان نتكلم: لبنان الجبل أم لبنان المدينة؟ لأنّنا هنا أمام مجتمعين مختلفين"[٤٦].

وفي المحصلة يمكن القول إنّ تاريخ لبنان الحديث والمعاصر يختزن في باطنه كوامن النزاعات والصراعات منذ زمن بعيد، التي تصاعدت في أواسط القرن التاسع عشر، حيث شهد بروزًا حادًّا بين مختلف مكوّناته، نتيجة التبدلات الإثنيّة والاقتصاديّة في بعض المقاطعات اللبنانيّة التي أذكتها صراعات بعض الدول الأوروبيّة في المشرق العربي، وقد وُظّفَتْ لأجل تفكيك السلطنة العثمانيّة كل أنواع العصبيات الطائفية والعرقية والقبلية والعائلية وغيرها.

ومن الأمور التي يمكن لحظها ظاهرة التحول المذهبي والدّيني لدى الشيعة والدروز في بعض الحقب التاريخية نتيجة الممارسات القمعيّة من قبل السلطات الحاكمة، ما ولّد نوعًا من التوجّس لدى هذه الشرائح، وجعلها تنظر بعين الشك والريبة لبعضها البعض.

ولا يغيب عن المشهد في كل ذلك، هوية لبنان، التي ارتسمت صورته بعوامل أملتها ظروفٌ تتعلق بمصالح الدول الأجنبية الكبرى، وتماشت معها قناعات وطموحات آخرين في الداخل، وإلّا ما معنى الممانعة والمعارضة لقيام دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠م، واتساع المدى الذي وصل إليه هذا التجاذب والتعارض بين مختلف التيارات من قوميّة، ولبنانية، وعربية، ووطنيّة، وإسلامية، وصولًا إلى ١٩٤٣م حيث تم إرساء ما يعرف بالميثاق، مع ما رافقه من تفاعلات لا تزال ترخي بتداعياتها حتى يومنا هذا، وهذا لا يعني أنّ المكونات والعناصر التي يتشكل منها الاجتماع اللبناني لا تحمل في مخزونها قيمًا إيجابيّة تجسدت بالأبعاد الاجتماعيّة والإنسانيّة والفكريّة، التي ربّما تشكّل مصدر غنًى لهذا الاجتماع، لا سيما في وقت الشدائد والأخطار التي تُحدق بلبنان، باعتباره يشكل وطنًا نهائيًّا للبنانيين.

**المصادر والمراجع:**

**أولًا – المراجع بالعربية**


١. إسماعيل، عادل، عهد الفوضى والاضطرابات ١٨٤٠– ١٨٦٠م، التقسيم والفتن الطائفية،مركز الحريري الثقافي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، ص ٣٦٩.

٢. بيضون، أحمد، الجمهورية المتقطعة، مصائر الصيغة اللبنانيّة بعد الطائف، دار النهار، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.

٣. سالم، **لطيفة محمد**، الحكم المصري في الشام ١٨٣١–١٨٤١م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م.

٤. شاهين، إميل، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي، لبنان السلطة ولبنان الشعب، دار الفارابي، بيروت – لبنان، ط ١، أيلول ٢٠١٥م.


[٤٦] شاهين، **التكوين التاريخي**، ص ٣٣.

٥. الطاهر، حمدي، سياسة لبنان في الحكم، المطبعة العالمية، القاهرة، ط ١، ١٩٧٩م.
٦. فضل الله، عبد الرؤوف، لبنان دراسة جغرافيّة، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٩م.
٧. المحافظة، علي، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩١٤م، بيروت، ط ٥، ١٩٨٧م.
٨. وينتر، ستيفان، الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني، ترجمة محمد حسين المهاجر، منشورات مركز الحضارة لتنمية الفكر، ط ١، بيروت ٢٠١٦م.

**ثانيا- المجلات والدوريات**

١. حطيط، أحمد، علميّة كتابة تاريخ لبنان بين أزمة المنهج وهاجس التوحيد، مجلة المرقب، جامعة البلمند، العدد ٢، ١٩٩٨م.
٢. نويهض، وليد، جبل لبنان والبدايات الأولى للاستقلال السياسي، بلاد الشام تدخل عصر دول الطوائف (١)، الوسط البحرينيّة، العدد ١٥٦١ - الخميس ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦م / ٢٣ ذي القعدة ١٤٢٧هـ.

**ثالثاً- المواقع الإلكترونية**

١. عماد، عبد الغني، مقترب تاريخي وسوسيولوجي في تكوين لبنان، https://alhiwar2012.wordpress.com، (٢٠١٨/٤/١م).
٢. ضاهر، مسعود، ربيع الطوائف في لبنان، http://faroukit.blogspot.com (٢٠١٨/٣/٤).
٣. سنو، عبد الرؤوف، تاريخ لبنان حتى مطلع القرن الواحد والعشرين، قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارساته، http://www.abdelraoufsinno.com/ (٢٠١٨/٣/١٨)
٤. الغز، سعيد، نظام المتصرفية وإرساء الطائفية السياسية، مجلة الفرح، العدد ١٩، http://farah.kamaljoumblatt.com (٢٠١٨/٤/٨).

ثانيًا – المراجع باللّغة الأجنبيّة:

1 - Chabry, Laurent et Annie, Politique et Minorités au Proche-Orient, Paris, Maisonneuve, 1984.

2 - Ismaïl, Adel, Histoire du Liban. Tome 4 .Beyrouth, 1958.